baseera بصيرة

EUROPEAN UNION
الاتحاد الأوروبي

المجلس القومي للمرأة

دعم تمكين المرأة من خلال سياسات الاقتصاد الكلي

د. سيتي الديب رضوان
باحث اقتصادى أول بمركز بصيرة

25

2030 استراتيجية المرأة
WOMEN'S STRATEGY

دعم تمكين المرأة من خلال سياسات الاقتصاد الكلي

د. سيتي الديب رضوان
باحث اقتصادى أول بمركز بصيرة

"الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلس القومي للمرأة"

جدول المحتويات

١- ملخص تنفيذي ١

٢- مقدمة ٢

أولاً: الجهود المبذولة لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٣

ثانياً: السياسات الكلية ذات البعد النوعى ١٧

٣- الخاتمة ٢٤

٤- المراجع ٢٥

١- ملخص تنفيذي

شهد العقدين الأخيرين تنامى الدراسات الجندرية التي تهدف إلى رصد أسباب ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة مقارنة بالرجل، ووجود فجوة في الدخول بين الجنسين. وقد فسر عدد من الدراسات ضعف مشاركة المرأة بالأعراف الاجتماعية التي أثرت على تقسيم عبء العمل المنزلي غير مدفوع الأجر بشكل غير متناسب بينها وبين الرجل (Hirway, 2018). وقد توصلت دراسة أخرى إلى أن ضعف قدرة السيدات على التكيف مع ظروف سوق العمل بسبب مسئولياتها المنزلية يمنح أصحاب العمل سلطة شبيهة باحتكار الشراء تمكنهم من توظيف السيدات بشروط أقل تفضيلًا من الرجال (Manning 2003). وقد خلصت معظم هذه الدراسات إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة هو أحد أهم الوسائل للحد من الفقر وتحسين صحة ورفاهة الأسرة وليس المرأة فقط (de Haan, 2017). ويجب ألا تكون زيادة مشاركة المرأة على حساب خفض مشاركة الرجل وتصاعد الصراع بين الجنسين. بل ينصح بتبني سياسات اقتصادية كلية تؤدى إلى خلق فرص عمل جديدة وضمان وصول المرأة للأصول الإنتاجية، وهو ما يكفل زيادة رفاهة المرأة دون الانتقاص من رفاهة الرجل (Seguino,2019). وقد بذلت مصر جهود كبيرة في طريق تحقيق التمكين السياسي والاجتماعي للمرأة المصرية، ولكن تشير الإحصاءات إلى إنه هناك حاجة ماسة لمزيد من الجهود نحو زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية والحد من العنف ضدها سواء على داخل الأسرة أو خارجها. وتهدف هذه الورقة إلى صياغة مقترحات لتطوير سياسات الاقتصاد الكلي لتكون أكثر دعماً للمشاركة الاقتصادية للمرأة. ولتحقيق الهدف من الدراسة تم اتباع المنهج التحليلي النوعي qualitative، اعتماداً على البيانات الثانوية.

وتشمل هذه الورقة ثلاثة مباحث أساسية. أولاً: الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية وتحديد أهم الفجوات بين الجنسين. ثانياً: أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي أوصت بها الأدبيات الاقتصادية للقضاء على الفجوة بين الجنسين. وأخيراً، أهم السياسات الاقتصادية الكلية المقترحة لسد الفجوات النوعية في مصر.

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية الاستثمارات العامة التي تراعي الفوارق بين الجنسين في تذليل العقبات أمام وصول المرأة إلى العمل اللائق من خلال البنية التحتية المادية والاجتماعية التي تقلل عبء رعاية المرأة لأسرتها وتشجع المرأة على الدخول لسوق العمل.

٢- مقدمة

يُنظر إلى تمكين المرأة على أنه أحد أهم الوسائل للحد من الفقر وتحسين صحة ورفاهة الأجيال القادمة. فأصبح تحقيق المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من جهود الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة (de Haan, 2017). فعلى الرغم أن النساء تمثل نحو نصف عدد سكان العالم، إلا إنهن يعانين من تفاوتات جسيمة في الدخل ورأس المال البشري (de.Silva, 2021). ويظهر عدم المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة تقريبًا: في التعليم والمهارات، في الصحة والتغذية، في سوق العمل، في ملكية الأصول، في الوصول إلى الائتمان وفي ريادة الأعمال، وفي صنع القرار على مستوى الأسرة والمجتمع. كما تعاني المرأة من الاعتداء الجسدي والعنف الجنسي والأسرى. وأخيرًا ، تتحمل المرأة عبئًا غير متناسب من العمل بدون أجر في رعاية الأسرة. لذلك تتخلف دول كثيرة حول العالم عن تحقيق هدف المساواة بين الجنسين[١].

وقد فسرت الأدبيات الاقتصادية انتشار الفقر بين النساء بالأعراف الاجتماعية التي أثرت على تقسيم عبء العمل المنزلي غير مدفوع الأجر بشكل غير متناسب (Hirway, 2018). وقد توصلت أحد الدراسات إلى أن ضعف قدرة السيدات على التكيف مع ظروف سوق العمل مثل الرجال، نتيجة لمسؤولياتهن الأسرية، يمنح أصحاب العمل سلطة شبيهة باحتكار الشراء تمكنهم من توظيف السيدات بشروط أقل تفضيلًا من الرجال (Manning 2003).

وفيما يخص مصر، فقد كفل دستور مصر ٢٠١٤ في المادة رقم (١١) تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما نص على التزام الدولة بتوفير الرعاية والحماية للمرأة من كافة أشكال العنف. وفي عام ٢٠١٧، أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، أخذة في الاعتبار ما ورد بالدستور المصرى وأهداف التنمية المستدامة. وتتكون هذه الاستيراتيجية من أربعة محاور رئيسية تشمل التمكين السياسي، التمكين الاقتصادي، التمكين الاجتماعي، والحماية. أن المساواة بين الجنسين أمر حاسم لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في مصر وخاصة أن المراة المصرية تمثل نحو ٤٩٪ من سكان مصر عام٢٠٢٢.

١ توصي أهداف التنمية المستدامة باتخاذ إجراءات مباشرة لحماية حقوق الإنسان الأساسية للنساء والفتيات: (أ) القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات. (ب) القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. (ج) ضمان الصحة الجنسية والإنجابية. وكذلك حقوق المرأة. (د) القضاء على جميع أشكال الممارسات الأبوية الخاطئة. مثل زواج الأطفال والزواج القسري وما إلى ذلك. يُتوقع من الحكومة إصدار القوانين المناسبة لضمان هذه الحقوق وتنظيمها بشكل فعال.

وأن هدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة رفاهة المواطنين (إناث وذكور)، يتطلب ألا تكون زيادة مشاركة المرأة على حساب خفض مشاركة الرجل وتصاعد الصراع بين الجنسين. بل يجب أن يحدث ذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة وضمان وصول المرأة للأصول الإنتاجية. لذلك يجب أن تسعى السياسات الاقتصادية الكلية إلى زيادة رفاهة المرأة في ظل ثبات رفاه الرجل -على الأقل- إن لم يكن زيادتها (Seguino,2019). لذلك تهدف هذه الورقة إلى صياغة مقترحات لتطوير سياسات الاقتصاد الكلي لتكون أكثر دعماً للمشاركة الاقتصادية للمرأة.

ولتحقيق الهدف من الورقة، طبقت الدراسة النهج النوعي، اعتماداً على البيانات الثانوية، لاستعراض أهم سياسات الاقتصاد الكلي التي أوصت بها الأدبيات الاقتصادية لزيادة مشاركة المرأة والقضاء على الفجوة بين الجنسين.

وتستعرض هذه الورقة ثلاثة مباحث أساسية. أولاً: الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية وتحديد أهم الفجوات بين الجنسين. ثانياً: أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي لها دور في القضاء على الفجوة بين الجنسين وأهم السياسات الاقتصادية الكلية المقترحة لسد الفجوات النوعية في مصر.

أولاً: الجهود المبذولة لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة:

لقد قطعت مصر شوطاً كبيراً في العمل على تنفيذ محاور الاستراتيجية الأربعة، وهو ما أكدته التقارير الدولية. فوفقاً لتقرير الفجوة بين الجنسين ٢٠٢١، تمكنت مصر من تقليل نحو ٦٣,٩٪ من الفجوة الإجمالية بين الجنسين، لتحتل البلاد المرتبة ١٢٩ عالمياً من أصل ١٥٦ دولة مقارنة بمرتبة ١٣٤ من أصل ١٤٤ دولة عام ٢٠١٧. ويرجع ذلك بالأساس إلى نجاحها في تقليل نحو ٩٧٪ من الفجوة بين الجنسين في مجالات التعليم والصحة. في حين أفاد التقرير بأن مصر بحاجة لبذل مزيد من الجهد في مجال تحقيق التمكين الاقتصادي والسياسي (World Economic Forum, 2021). وذلك بسبب ضعف مشاركة المرأة بسوق العمل وضعف وجودهن بين مالكي الشركات وكبار المديرين (٢,٤٪ و ٤,٩٪ على التوالي عام ٢٠٢٠). هذا بالإضافة إلى الفجوة الكبيرة بين دخل الرجل والمرأة، فقد قدر متوسط دخل الرجل بحوالي ٤,٦ ضعف دخل المرأة (World Economic Forum, 2021).

١. التمكين السياسي للمرأة وتعزيز أدوارها القيادية:

يهدف هذا المحور من الاستراتيجية إلى تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية[٢]. وقد توصلت الأدبيات الاقتصادية الحديثة إلى أن تمثيل المرأة في الهيئات العامة يؤثر على قرارات الاستثمار في تعليم وصحة أفراد الأسرة الآخرين، ولا سيما الأطفال وبالتالى يدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل (UN, 2019).

وقد كفل دستور عام ٢٠١٤ للمرأة المصرية حقوقها لينص صراحة على المساواة بين الجنسين في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية[٣]. لقد نصت المادة ١١ من الدستور على تكفل الدولة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية. كما نصت المادة ٥٣ من الدستور على عدم التمييز بين المواطنين بناءً على "النوع الاجتماعي". وكان من بين هذه الحقوق حق المرأة في تولي الوظائف العامة والمناصب القيادية والتعيين في الهيئات القضائية. فقد خصص الدستور للمرأة ٢٥٪ من مقاعد المجالس المحلية، في حين اشترط ألا يقل عدد المقاعد المخصصة لها في مجلس الشيوخ عن ١٠٪ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط، ٢٠٢١).

وقد انعكست كل هذه الجهود والسياسات على تحسن تصنيف مصر في مؤشر التمكين السياسي في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين في عام ٢٠٢١. لتحتل مصر المرتبة ٧٨ من أصل ١٥٦ دولة مقارنة بالمرتبة ١١٩ عام ٢٠١٧، أنظر الجدول رقم (١). وقد أحرزت مصر تقدم ملحوظ في سد الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالتمكين السياسي حتى الأن، فقد بلغت نسبة تمثيل المرأة بالبرلمان ٢٧٪ من أعضاء البرلمان لتحتل مصر المرتبة ٦٧ من أصل ١٨٨ دولة في مؤشر الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠٢١.[٤] حيث تقدمت مصر ٦ مراتب ويمثل هذا تحسنًا عن الأعوام السابقة، عندما بلغ تمثيل المرأة في البرلمان ٢٤,٢٪ في عام ٢٠١٩.[٥]

٢ مرصد المرأة المصرية. مرصد المرأة المصرية (enow.gov.eg)
٣ نص مواد الدستور المصري الجديد دستور مصر 2014/2013 (nnewsn.com)
٤ https://www.ipu.org/women-in-politics-2021
٥ https://www.ipu.org/resources/publications/infographics/201903-/women-in-politics-2019

أما فيما يخص تمثيل المرأة المصرية في المناصب الوزارية، فقد بلغت نسبة النساء اللاتي يتقلدن منصب الوزير نحو ٢٤,٢٪ بين الوزراء في عام ٢٠٢٢، إلا أنها تراجعت في أغسطس من ذات العام إلى ١٨,٢٪. وبشكل عام يشير التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين ٢٠٢١ إلى ضعف تمثيل المرأة بالمناصب الوزارية في العالم. فقد بلغ المتوسط العالمي لنسبة النساء بالمناصب الوزارة ٢٢,٦٪.

وتشير البيانات إلى وجود فجوات واضحة بين المحقق والمستهدف في مجال التمكين السياسي للمرأة يجب التوقف وعلاجها ولا يتم الانتظار حتى حلول عام ٢٠٣٠ لمواجهتها. ومن هذه الفجوات ضعف تمثيل المرأة في السلك القضائي على الرغم من عدم وجود أي معوقات قانونية أمام زيادة تمثيل المرأة بالمناصب القضائية. فهناك ٤٣٠ قاضية، يمثلن أقل من ١ في المائة من مجموع القضاة (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٧). وقد أشار تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٢١ إلى إحراز بعض التحسن في هذا الخصوص. فلأول مرة في تاريخ مصر تم تعيين قاضية في المحاكم الجنائية كما ترأست لأول مرة المحكمة الاقتصادية قاضية. ومؤخراً أصدر المجلس الأعلى للهيئات القضائية قرارًا ببدء عمل المرأة في مجلس الدولة والنيابة العامة بنهاية عام ٢٠٢١ .ويعتبر هذا القرار خطوة هامة نحو تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في تولي المناصب القضائية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط،٢٠٢١).

٢. التمكين الاقتصادي للمرأة:

يمكن تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة على أنه تنمية قدرة المرأة على إحداث تغييرات إيجابية في حياتها ومجتمعاتها من خلال زيادة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية. فضمان مصدر دخل منتظم ومستقل للمرأة لا يمنح لها قوة في اتخاذ قرارات الأسرة فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى زيادة الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي طويل الآجل من خلال استثمارها في أفراد أسرتها (UN, 2019). ويتطلب تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة رفع نسبة مشاركة المرأة بالقوة العاملة، ونفاذ المرأة للموارد الاقتصادية وتنمية قدراتها.

تشير البيانات إلى ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة. فقد احتلت مصر المرتبة ١٤٦ من بين ١٥٦ دولة في مشاركة المرأة الاقتصادية والفرص[٦]. وقد ارجع التقرير تراجع درجة المؤشر الفرعي "المشاركة الاقتصادية والفرص" الخاص بمصر عام ٢٠٢١ إلى تراجع مشاركة المرأة بقوة العمل[٧] عام ٢٠٢١ إلى نحو ٢٠٪ مقابل ٢٤,٩٪ عام ٢٠١٧. في حين بلغت مشاركة الرجل بقوة العمل نحو ٧٥,٢٪ عام ٢٠٢١.

وقد تبنت الدولة خطة (العام الثالث للتنمية المستدامة ٢٠٢٠/٢٠٢١) لتفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل، خاصة في مجال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تُدرّ دخلً على المرأة المعيلة، خاصة في المناطق الريفية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط،٢٠٢١). كما شهدت السنوات الخمس الأخيرة عدة تعديلات تشريعية تهدف إلى تحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة منها صدور القانون رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٧ بشأن تعديل قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ لفرض عقوبات أكثر صرامة على من يمتنع عمداً عن تسليم الميراث لاحد مستحقيه أو حتى إخفاء سند الملكية عنه.

في واقع الآمر أن تمكين المرأة الاقتصادي هو الطريق الأول للحد من الفقر وزيادة النمو الاقتصادي. حيث تشير التقديرات أنه إذا تساوى تشغيل المرأة بالرجل، يمكن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسبة غير مسبوقة تصل إلى ٣٤ ٪ (UN,2019). وتتناول الجزئين التاليين بشئ من التفصيل حالة المشاركة الاقتصادية للمرأة بسوق العمل ومدة وصولها للممكنات الاقتصادية:

٢-١ المشاركة الاقتصادية للمرأة بسوق العمل

ويرجع ضعف مشاركة المرأة بسوق العمل إلى زيادة "العمالة المحبطة "Discouraged labor" والتي خرجت من سوق العمل. وتوجد عدة أسباب لهذه الظاهرة منها، سوق العمل الذي يقسم العمل على أساس النوع، والحواجز التي تحول دون الوصول إلى الائتمان، والفجوة في الأجور بين الجنسين. وعلى الرغم من أن الإحصاءات تشير إلى وجود فجوة في الأجور بين المرأة والرجل ٢٠٪ إلا إنه يبلغ الدخل المقدر للمرأة حاليًا ٢٢٪ فقط من دخل الرجل[٨]. ويرجع ذلك إلى أن المرأة لا تزال تعاني من محدودية حصولها على الأراضي والعقارات والممتلكات الموروثة بسبب العادات والتقاليد السائدة في بعض المناطق في مصر وخاصةً الصعيد.

٦ World Economic Forum (2021). The Global Gender Gap Report 2021. Geneva Switzerland. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf.

٧ نسبة السكان من الإناث في سن العمل (15-64) سنة المشاركين بسوق العمل (سواء المشتغلين أو الباحثين عن العمل).

٨ وتجدر الإشارة إلى أن فجوة الأجور لا تأخذ في الاعتبار المشتغلين من الإناث بالاقتصاد غير الرسمي بسبب نقص البيانات على الرغم من تركز نسبة لا يستهان بها من الإناث بهذا القطاع. وبالتالى فإن فجوة الأجور بين الجنسين قد تكون أكبر بكثير من الفجوة المعلنة.

أضف إلى ذلك معدلات الإنجاب المرتفعة، لا سيما في المناطق الريفية، والأعراف الاجتماعية التي تضع كامل عبء رعاية الأسرة والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر على النساء. حتى في حال توافر عمل مدفوع الأجر، فإنهم يتركزون بشكل أساسي في وظائف غير رسمية وغير آمنة وذات أجور منخفضة[٩]. وعادةً لا يتوافر الراتب والحوافز الخاصة بالوضع بالنسبة للنساء العاملات كالعمالة موسمية أو اللاتي يعملن بالقطاع غير الرسمي وعادة ما يحرمن من تدابير الضمان الاجتماعي الأخرى أيضًا. فوفقاً لمنظمة العمل الدولية بلغت نسبة المشتغلات من الإناث بشكل غير رسمى بالقطاعات غير الزراعية نحو ٣٨,٢٪ عام ٢٠٢٠.[١٠]

وتختلف نسبة مشاركة المرأة بسوق العمل بشكل كبير حسب المحافظة ففي حين بلغت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بمحافظة بورسعيد ٣٤٪ بلغت في محافظة مطروح ٦٪ فقط عام ٢٠٢١ (انظر شكل رقم ١). ربما يمكن تفسير هذا الاختلاف بالقيود العرفية التي قد تكون مفروضة على تنقل وعمل المرأة وتختلف من محافظة لأخرى ومن منطقة حضرية لريفية بذات المحافظة. ورغم انخفاض معدل بطالة الإناث من ٢١,٧٪ في عام ٢٠١٩ إلى ١٦٪ في عام ٢٠٢١ ، تشير البيانات الرسمية إلى أن معدل البطالة بين الإناث يمثل ثلاثة أضعاف معدل البطالة بين الذكور.

شكل (١) نسبة مشاركة المرأة بقوة العمل عام ٢٠٢١

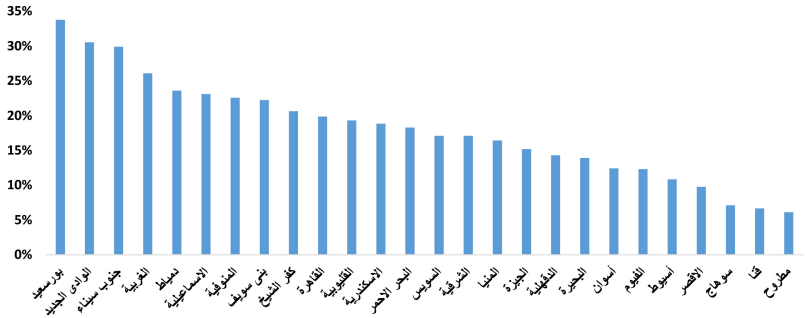

المصدر: حُسبت بمعرفة الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠٢٢، باب العمل.

٩ وفقاً لبحث القوى العاملة لعام 2020. تجاوزت نسبة المشتغلين من الإناث (فوق 15 عاماً) الحاصلين على أجور متدنية بقطاع التعليم 31% من إجمالي الإناث الحاصلين على أجور متدنية بينما بلغت هذه النسبة بقطاع الصحة 19%. حيث يعمل بقطاع الخدمات نحو 55٪ من عمالة المرأة في مصر مقابل 21٪ للذكور. في حين تأتى الزراعة في المركز الثانى بعد الخدمات بالنسبة لعمل المرأة. تأتى الزراعة في المركز الأول للذكور يليها قطاع التشييد والبناء. النساء يشكلن أقلية في الصناعات التحويلية ويتركزن بخاصة في قطاعي المنسوجات والملابس الجاهزة ذات الاجور المتدنية.

١٠ https://ilostat.ilo.org/topics/informality/

وتجدر الإشارة إلى أن بحث القوى العاملة للربع الرابع من العام ٢٠٢١ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أكد أن نحو ٦٢,٥٪ من القوة البشرية من النساء يتفرغن للأعمال المنزلية مقابل صفر في المائة من الرجال (انظر شكل رقم ٢). وترتفع نسبة الإناث المتفرغات لأعمال المنزل كلما انخفض المستوى التعليمي. وهو ما يشير إلى أهمية تعليم وزيادة مهارات المرأة لدعم وصولها إلى حقوقها الاقتصادية بشكل مساو للرجل.

كما ورد بذات التقرير أن نسبة المشتغلين ممن يعملون لحسابهم الخاص قد بلغت ٢٠,٣٪ من الذكور، ونحو ٩,٨٪ من الإناث، بينما بلغت نسبة المشتغلين الذين يعملون في مشروع أُسري دون أجر ٢,١٪ من الذكور و١٨,٣٪ من الإناث. وهو ما يؤكد أن أهم التحديات التي تواجه توسيع مشاركة المرأة بسوق العمل هي الأعراف الاجتماعية، وثقافات التمييز التي نتج عنها قيام النساء بأداء غالبية الرعاية غير مدفوعة الأجر للأسرة (مثل رعاية الأطفال وكبار السن).

شكل (٢) التوزيع النسبي للقوة البشرية (١٥ سنة فأكثر)، طبقاً للحالة العملية وفئات السن والنوع خلال (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠٢١

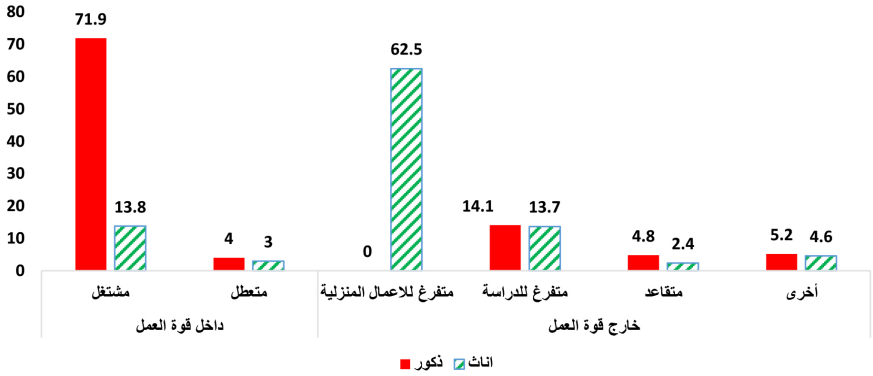

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠٢١)، نشرة قوة العمل (أكتوبر-ديسمبر)٢٠٢١.

ويوضح جدول رقم (١) تركز ٤٤٪ من المشتغلين من الإناث بالقطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام، في حين تبلغ نسبة المشتغلات بالقطاع الخاص ٥٦٪ منهم ٢٦٪ خارج المنشآت. وفي محاولة للحد من التميز ضد المرأة في بئية العمل سواء قطاع عام أو خاص، فقد اصدر وزير القوى العاملة عدة قرارات منها القرار ٤٣ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠٢١ حيث تم إلغاء الحظر على تشغيل المرأة في عدد من المهن والصناعات، ويكفل حق المرأة في العمل خلال فترات الليل بناءً على طلبها[١١].

جدول (١) تقديرات المشتغلين طبقاً للقطاع والنوعي الاجتماعي عام ٢٠٢٠

ألف مشتغل

النوع	أخري	قطاع خاص		عام / أعمال عام	حكومي	الإجمالي
		خارج المنشآت	داخل المنشآت			
إناث	١٩	١٠١٨	١١٧١	٧٩	١٦٤٢	٣٩٢٩
٪	٠,٥	٢٥,٩	٢٩,٨	٢,٠	٤١,٨	١٠٠
ذكور	٧٢	١٠٤٦١	٧٨٩٥	٦٠٤	٣٢٣٩	٢٢٢٧١
٪	٠,٣	٤٧,٠	٣٥,٤	٢,٧	١٤,٥	١٠٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠٢١)، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ٢٠٢٠.

٢-٢ وصول المرأة المصرية للممكنات الاقتصادية

وفقاً لقاعدة بيانات Global Findex Database[١٢] بلغت نسبة النساء المصريات اللائي استطعن الاقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع أو مزرعة ٣٪ مقابل ٥٪ في الرجال عام ٢٠١٧، وهذه الفجوة لا يمكن إرجاعها إلى تكلفة الائتمان وحدها ولكن أيضًا إلى المعايير الثقافية، أو سهولة ممارسة الأعمال التجارية أو حيازة الأراضي. حيث تشير البيانات إلى تضاعفت ملكية الحسابات الرسمية بين النساء بأكثر من ثلاثة أضعاف بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٧ (من ٧٪ إلى ٢٧٪)، ومع ذلك، فإنها لا تزال أقل من المعدل بين

١٢ The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. World Bank: Washington, DC.

الرجال (٣٩٪) في عام ٢٠١٧. كما أن نسبة النساء القادرات على الإدخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع أو مزرعة قد بلغت ٢٪ عام ٢٠١٧ مقارنة بـ٧٪ بين الرجال.

وبالتالى فإن تيسير الحصول على الائتمان جنباً إلى جنب مع تغير الموروثات الثقافية التي تمنع الاستقلال المالي للمرأة، سيكون بمثابة تحسين في بيئة الأعمال لتكون صديقة للمرأة وداعمه لرائدات الأعمال.

فقد قدرت فجوة التمويل للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر نحو ٤٦,٧ مليار دولار وبما يعادل ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (IFC,2017). وبحسبه صغيرة[١٣] يتضح أن رائدات الأعمال في المشاريع متناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة في مصر تعاني من فجوه تمويلية بلغت نحو ١٠,٥ مليار دولار أى ما يعادل ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧. ويجب ملاحظة أن هذه التقديرات لا تأخذ في الاعتبار سوى الاقتصاد الرسمي[١٤]. ونظرًا لأن الأعمال التجارية المملوكة للمرأة غالبًا ما تكون غير رسمية ، فإن الفجوة التمويلية التي تواجهها المرأة بالتأكيد أكبر من هذه التقديرات بكثير.

كما تشير البيانات الحديثة الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى أن عدد المستفيدين من الإناث في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢١ بلغ نحو ٢,١٦ مليون مستفيدة بأرصدة تمويل قدرها ١٢,٨ مليار جنيه، مقارنة بنحو ١,٩٧ مليون مستفيدة بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ بأرصدة تمويل بلغت ٩ مليار جنيه. وبالتالى يبلغ متوسط التمويل الذى حصلت عليه المشروعات متناهية الصغر للاناث نحو ٥٩٢٤ جنيه خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١. في مقابل عدد العملاء الذكور الذي بلغ في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢١ نحو ١,٣ مليون مستفيد بأرصدة تمويل قدرها ١٤ مليار جنيه، مقارنة بنحو ١,٢ مليون مستفيد في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ بأرصدة تمويل قدرها ١٠,٣ مليار جنيه (الهيئة العامة للرقابة المالية،٢٠٢١). وبالتالي يبلغ متوسط التمويل الذي حصلت عليه المشروعات متناهية الصغر للذكور نحو ١٠٧١٥ جنيه خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١. وهو ما يؤكد أن التمويل الذي حصل عليه الذكور يقترب من ضعف التمويل الذي حصلت عليه الإناث. لذلك يجب الا ننخدع بالأرقام المطلقة والأخذ في الاعتبار متوسط نصيب المشروعات متناهية الصغر المملوكة للإناث.

١٣ قدرت بمعرفة الباحث بافتراض نفس متوسط نسبة فجوة التمويل التي تواجهها رائدات الأعمال للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

١٤ عادة ما تكون المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة المملوكة للإناث أصغر من نظيراتها المملوكة للذكور. وبالتالي توظف عددًا أقل من العمال وغالباً ما تعمل بشكل غير رسمى.

ويوضِّح الشكل رقم (٣) تطور تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال ما يعرف حالياً بجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. وقد ذهبت النسبة الأكبر من التمويل المخصص للمشروعات الصغيرة إلى المشروعات الخاصة بالذكور(٧٦,٦٪).

شكل (٣) تطور تمويل المشروعات الصغيرة وفقاً للنوع

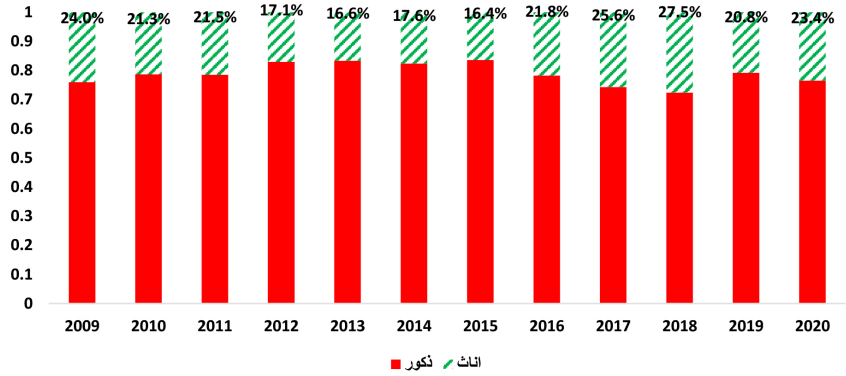

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠٢١)، الكتاب الإحصائي السنوي، باب الرعاية الاجتماعية.

وقد شهت الأعوام الخمس الماضية عدة جهود لتعزيز الشمول المالي للمرأة المصرية وذلك بالتعاون بين البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة. ففي ٢٢ أبريل ٢٠٢١، أصدر البنك المركزي المصري كتاباً دورياً[١٥] يهدف إلى تسهيل الائتمان للنساء من خلال حظر التمييز على أساس النوع في الخدمات المالية. كما أصدر البنك المركزي المصري إرشادات للبنوك لجمع البيانات المصنفة حسب النوع من أجل تتبع التقدم المحرز في الشمول المالي للمرأة.

١٥ وقد نص الكتاب على ضرورة عدم التمييز بين العملاء على أساس النوع الاجتماعي أو المؤهل التعليمي أو الدرجة الوظيفية أو أي من أشكال التمييز الاخرى.
https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/Circulars.aspx?p=3

هـذا بالاضافـة إلى إصـدار لوائـح جديـدة للخدمـات المصرفيـة عـبر الهاتـف المحمـول لتسـهيل المدفوعـات غـير النقديـة، بمـا في ذلـك إصـدار البطاقـات المدفوعـة مسـبقًا والمحافـظ المحمولـة بـدون رسـوم. كـما تـم إدراج المـرأة ضمـن نسـبة ٢٥٪ المخصصـة مـن إجـمالي محفظـة القـروض لتمويـل المشروعـات الصغـيرة والمتوسـطة ومتناهيـة الصغـر بنهايـة ٢٠٢٢ [١٦]. وتـم تشـجيع المـرأة عـلى فتـح حسـاب مـصرفي مـن خـلال الرقـم القومـي فقـط، لجـذب غـير المتعامـلات مـع الجهـاز المـصرفي والحرفيـات وصاحبـات المشروعـات متناهيـة الصغـر والأعـمال الحـرة. وقـد منـح البنـك المركـزي أولويـة خاصـة للمـرأة في الريـف[١٧].

٣. التمكين الاجتماعي:

يهـدف التمكـين الاجتماعـي للمـرأة إلى تهيئـة الفـرص لتحقيـق مشـاركة اجتماعيـة أكـبر للمـرأة ومنـع الممارسـات التـي تـضر بهـا وتكـرس التميـز ضدهـا سـواء داخـل الأسرة أو في المجتمـع (المجلـس القومـي للمـرأة، ٢٠١٧). فالسـماح بوجـود فجـوة بـين الجنسـين في التعليـم أو الصحـة يؤثـر سـلباً عـلى جـودة القـوى العاملـة. وبالتـالي، فـإن تقليـص هـذه الفجـوة ومعالجـة الاسـتبعاد مـن شـأنه أن يعـزز النمـو الاقتصـادي. كـما يؤثـر التعليـم عـلى معـدلات الخصوبـة ومشـاركة المـرأة بسـوق العمـل. ويشـمل هـذا المحـور عـدة محـاور فرعيـة منهـا تنظيـم الأسرة والصحـة الإنجابيـة وتقديـم المسـاندة والرعايـة لبعـض الفئـات الخاصـة مثـل المـرأة المسـنة، ذوات الإعاقـة، أمهـات الأطفـال المعاقـين، السـجينات والغارمـات.

ويشـير التقريـر العالمـي للفجـوة بـين الجنسـين الصـادر عـام ٢٠٢١ إلى نجـاح مـصر في سـد الفجـوة بـين الجنسـين في مجـالات الصحـة والتعليـم عـلى خـلاف مجـالات المشـاركة الاقتصاديـة والفـرص والتمكـين السـياسي. فقـد تـم بالفعـل سـد ٩٧,٣٪ و٩٦,٨٪ مـن فجـوات التحصيـل العلمـي والصحـة والبقـاء عـلى قيـد الحيـاة (عـلى التوالي).

فيـما يخـص التعليـم، فقـد بلغـت نسـبة الأميـة بـين الإنـاث في الفئـة العمريـة (١٠ سـنوات فأكـثر) نحـو ٣٠,٨٪ وفقـاً لتعـداد السـكان لعـام ٢٠١٧ في حـين بلغـت هـذه النسـبة بـين الذكـور ٢١,١٪ (انظـر شـكل رقـم ٤). وترتفـع هـذه النسـبة في محافظـات الصعيـد وخاصـةً المنيـا (٤٥,٤٪).

---

١٦ http://ccsr-eg.com/news/news.aspx?id=11556

١٧ أطلـق البنـك المركـزى العديـد مـن البرامـج التـي تسـتهدف المـرأة الريفيـة منهـا. برنامـج مجموعـات الادخـار والإقـراض الرقمـي بالتعـاون مـع المجلـس القومـي للمـرأة، اسـتهداف 500 ألـف سـيدة فـي ريـف وقـرى مصـر فـي 13 محافظـة كمرحلـة أولـى. برنامـج رقمنـة الإقـراض متناهـي الصغـر لأكـثر مـن 2 مليـون سـيدة خـلال عـام.

وبلغت نسبة الحاصلين على تعليم متوسط أو فوق المتوسط من الإناث في الفئة العمرية (١٠ سنوات فأكثر) ٣٢,٢٪ مقابل ٣٤,٨٪ للذكور.

أما فيما يخص التعليم العالى فالعكس صحيح، فقد بلغت نسبة الإناث الحاصلات على شهادات جامعية أو أعلى[١٨] ٥٦,٢٪ مقابل ٤٣,٨٪ للذكور.

شكل (٤) نسبة الأمية بين السكان في الفئة العمرية (١٠ سنوات فأكثر) ٪

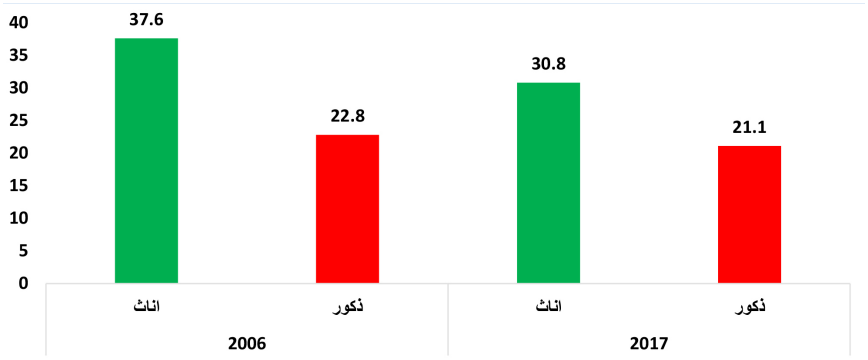

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢١.

أما فيما يخص الصحة والصحة الإنجابية، فقد أصدر وزير القوى العاملة عدة قرارات منها القرار ٤٣ لسنة ٢٠٢١، والذي يحظر تشغيل المرأة في فترات الحمل والرضاعة في أعمال تنطوى على مخاطر تضر بصحتهم الإنجابية[١٩]. وقد أكدت البيانات الرسمية[٢٠] انخفاض معدل وفيات الأمّهات انخفاضًا ملحوظًا من ٤٩ وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي عام ٢٠١٥ إلى ٤٢,٨ عام ٢٠٢٠. كما ارتفع توقع الحياه عند الميلاد للإناث من ٧١,١ سنة عام ٢٠١٥ إلى ٧٥,٥ سنة عام ٢٠٢٠. كما أشار التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠٢١، إلى ارتفاع طفيف في عدد السنوات التي تعيشها المرأة بصحة جيدة من ٦٣,٢ سنة في عام ٢٠١٧ إلى ٦٣,٧ سنة عام ٢٠٢١.

١٩ قرار وزير القوى العاملة رقم 43-92021222343358.pdf (ncw.gov.eg)
٢٠ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2021). الكتاب الإحصائي السنوي. باب الإحصاءات الحيوية.

بينما تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة حالات الولادة القيصرية في مصر حيث بلغت ٥١,٨٪ وفقاً لأخر مسح ديمغرافي وصحي لعام ٢٠١٤، في حين يبلغ المعدل العالمي ١٠-١٥٪ وفقاً لمنظمة الصحة العالمية (Wahdan et al., 2022). وهو ما ينطوى على تكلفة مالية كبيرة على الأسرة المصرية تُقدر بنحو ٧مليار جنيه[٢١]. وسوف ترتفع هذه التكلفة إذا أخذ في الاعتبار التكلفة التي تتحملها الدولة وتمثل عبء على منظومة الصحة المصرية. وقد أصدر المجلس القومي للسكان الاستراتيجية القومية للصحة الإنجابية (٢٠١٥-٢٠٢٠) والتي تهدف إلى دعم النظام الصحي وتطوير برامج الصحة الإنجابية والجنسية للمراهقين والشباب. حيث تعد قضية الصحة الإنجابية واحدة من أهم القضايا التي تؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة في هذا الاطار، فقد أظهر التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين إلى تراجع ترتيب مصر في المؤشرات الفرعية للصحة والتعليم. وقد يرجع ذلك إلى عدم توافر بيانات حديثة للصحة مصنفة وفقاً للنوع. فأحدث مسح ديمغرافي وصحي DHS كان عام ٢٠١٤. وأحدث تعداد للسكان كان عام ٢٠١٧. وبالفعل قد أشار تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة العربية ٢٠٢٢ إلى أن تراجع ترتيب مصر في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالمساواة بين الجنسين يرجع إلى عدم توافر بيانات مستجيبة للنوع خاصة بعدة مؤشرات مثل البيانات المتعلقة بنسبة النساء (٢٠-٢٤ عام) المتزوجات قبل سن ١٥ عام، عدد الأيام الممنوحة كأجازة أبوية مدفوعة الأجر (Bayoumi et al., 2022).

٤. محور حماية المرأة المصرية:

يختص المحور الرابع من الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ بقضية حماية المرأة من الظواهر السلبية التي تهدد حياتها وسلامتها وكرامتها، وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في جميع المجالات. ويندرج تحت هذا المحور حماية المرأة من مختلف أشكال العنف وكذلك حمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر سلباً على ظروفها الاجتماعية أو الاقتصادية (المجلس القومي للمرأة،

٢١ بلغ عدد المواليد عام 2015 نحو 2.7 مليون طفل مضروب في معدل الولادات القيصرية في متوسط أسعار الولادة القيصرية في مصر عام 2014 والمقدر بنحو 5000 جنيه.

٢٠١٧). ويتطلب هذا المحور العمل على حماية المرأة في الحياة العامة وفي إطار الأسرة وضمان حياة كريمة لها. ويشمل ذلك منع التحرش وختان الإناث والعنف ضد المرأة، مكافحة الزواج المبكر، ضمان حصولها على الميراث وضمان حد أدنى من الحياة الكريمة للمرأة المهمشة. هذا بالإضافة إلى حماية المرأة ضد مخاطر التلوث البيئي والتغيرات المناخية.

وقد أشار مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعى في مصر (٢٠١٥) إلى أن نحو مليون أمرأة يتركن مسكن الزوجية نتيجة لعنف الزوج وهو ما يكلف الدولة نحو ٥٨٥ مليون جنيه مصرى سنوياً تمثل تكلفة السكن البديل. وأن هناك ٣,٥٪ زيادة في معدلات الإجهاض و٢٪ زيادة في معدلات إنجاب أطفال ناقصة النمو بسبب عنف الزوج. ويبلغ عدد الإناث المتعرضات للعنف بجميع أشكاله (على يد الزوج، القريب، الغرباء) نحو ٨ مليون أنثى. وقد تجاوزت التكلفة الإجمالية المقدرة لما تكبدتها المرأة وأسرها بسبب هذا العنف ٢,١٧ مليار جنيه مصر في العام الماضى. أضف إلى ذلك خسارة الدول لأيام العمل سواء للمرأة أو الرجل بسبب العنف الأسرى والخسارة التي تتحملها الدولة لتقديم الرعاية الصحية. وعلى الرغم من ذلك أفادت غالبية المعنفات عدم قيامهم بالشكوى ضد هذا العنف. وقد أرجع التقرير ذلك أما لضعف وعى المرأة بالدور الذي تلعبه المؤسسات العامة لحمايتها من العنف أو لاعتقادتهم بعدم فاعليه هذه المؤسسات.

وقد أظهر المسح أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع دخل المرأة والعنف الزوجي الواقع عليها.

كما أشار المسح أن نحو ٢,٥ مليون فتاة وأمرأة قد تعرضن للتحرش الجنسي في الشوارع العام الماضي وحده. ويشير المسح إلى ارتفاع نسبة التحرش ما بين الفتيات في المراحل الدراسية مقارنة بالإناث العاملات.

وقد قدر المسح ان ٩٠٪ من بين نساء الفئة العمرية (١٨-٦٤) سنة قد تعرض للختان. كما بلغت نسبة النساء اللاتى تزوجن قبل سن ١٨ سنة ١٢,٣٪ في الفئة العمرية (١٨-١٩) سنة و٤٠,٨٪ في الفئة العمرية (٦٠-٦٤) سنة. وهو ما يؤكد تراجع ظاهرة الزواج المبكر في مصر. ولكن التقرير أكد على أن النساء الأكثر فقراً كانوا أكثر عرضه لظاهرة الزواج المبكر. وبالتالي تؤدى زيادة مشاركة المرأة الاقتصادية وتحسن حالتها اللاجتماعية إلى تحقيق مزيد من الحماية للفتيات من ظاهرة الزواج المبكر(Haddad et al,2017).

وقد بذلت الدولة المصرية عدة جهود لتعزيز حماية المرأة والفتاة المصرية من خلال تعديل قانون العقوبات وقوانين الأحوال الشخصية التي تكفل الحدّ من التحرش، وتعزيز التنقل الآمن، بالإضافة إلى القضاء على جميع أشكال العنف، ومكافحة الزواج المبكر، ومناهضة ختان الإناث، وضمان الحصول على الميراث (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط،٢٠٢١).

كما أصدر المجلس القومي للمرأة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة[٢٢] ٢٠٢٠-٢٠١٥، بهدف رفع الوعي بأشكال العنف ضد المرأة وبالقوانين الداعمة للمرأة والإجراءات الواجبة لحماية المرأة. وفي عام ٢٠٢٠، وافقت الحكومة المصرية على مشروع قانون لضمان سرية بيانات المجني عليهن في جرائم التحرش والاعتداء الجنسي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط،٢٠٢١). وفي عام ٢٠٢١، وافق مجلس النواب على تعديل قانون العقوبات حتى يجرم التحرش الجنسي في مكان العمل والتعليم والأماكن العامة (المادة مكرر أ وب من قانون العقوبات)[٢٣]. كما أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٨٢٧ لسنة ٢٠٢١ [٢٤] الخاص بإنشاء "الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف" والتابعة لمجلس الوزراء. وتقوم هذه الوحده بتلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة. كما تعمل الوحدة على التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية لتوفير إقامة مناسبة مؤقتة للضحايا أثناء إجراءات التحقيق وكذلك توفير المعونة وكافة الخدمات القانونية والنفسية والاجتماعية اللازمة إلى الضحايا.

كما أصدرت الحكومة المصرية الاستراتيجية القومية لمناهضة ختان الإناث ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ ، والتي تهدف إلى خفض معدَّلات ختان الإناث، وتفعيل التشريعات التي تُجرِّم ختان الإناث وتعديلها، وتوعية المجتمع بأضراره، وتشديد الرقابة والعقوبة على الأطباء لوقف إجراء بعضهم بعمليات الختان. فقد عُدِّل قانون العقوبات رقم ٧٨/٢٠١٦ لينصّ على تشديد العقوبات الخاصة بختان الإناث ورفعها من جنحة إلى جناية. فقد نص التعديل على معاقبة كل من يقوم بختان أنثى بالسجن من خمس إلى سبع سنوات، ويمكن أن تصل إلى ١٥ عامًا إذا أسفرت القضية عن عاهة مستديمة أو وفاة. كما نصَّ التعديل على عقاب كل من يطلب ختان أنثى ويتم ختانها بناءً على طلبه بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاثة سنوات[٢٥].

٢٢ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2015-2020 (ncw.gov.eg)
٢٣ بعد موافقة النواب. نص تعديلات قانون العقوبات لمواجهة التحرش الجنسي | النهار (alnaharegypt.com)
٢٤ قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء 920212224332759-.ncw.gov.eg) pdf)
٢٥ ملف:قانون رقم 78 لسنة 2016.pdf - ويكي الجندر (genderiyya.xyz)

ثانياً: السياسات الكلية ذات البعد النوعي:

إن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يتطلب عدم تخلف أحد عن ركب التنمية. لذلك يجب أن توفر السياسات الكلية مجالًا متكافئًا للمرأة والرجل. وقد أظهرت الأدبيات الاقتصادية أن عدم المساواة بين الجنسين ينطوي على تكلفة اقتصادية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي (Papadavid & Pettinotti, 2021). وإن هدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة رفاهة المواطنين يتطلب إلا أن تكون زيادة مشاركة المرأة على حساب خفض مشاركة الرجل وتصاعد الصراع بين الجنسين. بل يجب أن يحدث ذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة وضمان وصول المرأة للأصول الإنتاجية. أى إنه يجب ان تسعى السياسات الكلية إلى زيادة رفاهة المرأة في ظل ثبات رفاه الرجل -على الأقل- أن لم يكن زيادتها (Seguino,2019). لذلك حتى لا تهدر السياسات المتخذه موارد الدولة، يجب أن يدرس صانع السياسة صراحة أثار أى سياسة متخذة على المساواة بين الجنسين.

السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو ما هي السياسات الكلية المطلوبة لتحقق هذا الهدف؟ في الواقع يمكن تقسيم هذه السياسات إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

١) السياسة المالية بما في ذلك سياسات الإنفاق العام والسياسات الضريبية اللازمة لتعزيز التشغيل الكامل والاستثمار أخذه في الاعتبار أهمية النوع الاجتماعي.
٢) السياسة النقدية (بما في ذلك تقنيات إدارة حساب رأس المال). وتوفير وسائل التمويل التي تشجع المساواة بين الجنسين.
٣) سياسات أخرى.

١. السياسة المالية المستجيبة للنوع الاجتماعي:

تستطيع الدولة زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل ومعالجة عدم المساواة والتمييز بين الجنسين من خلال أدوات السياسات المالية وخاصةً الاستثمار العام (بشقيه المادي والبشري) والسياسة الضريبية:

١-١ الاستثمار العام المادي المحفز لتمكين المرأة:

يمكن أن يلعب الاستثمار العام في البنية التحتية دوراً هاماً في تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً كما يوفر لها الحماية المرجوة، وذلك من خلال تقليل عبء رعاية الأسرة وتحسين صحة المرأة وزيادة انتاجيتها وسهوله وصولها لسوق العمل والممكنات الاقتصادية كالتالي:

- استثمار الدولة في توصيل مرافق المياه والصرف الصحي يؤدى إلى تقليل الوقت الذي تقضيه المرأة المصرية في رعاية الاسرة مقارنة بالوقت المهدر في حال عدم توافر مصادر المياه النظيفة والصرف الصحي. وبالتالي هذا النوع من الاستثمار العام هو استثمار في صحة المرأة والأسرة المصرية.
- الاستثمار العام في تطوير الطرق ووسائل المواصلات وبخاصة بالريف والمناطق الحدودية يؤدى إلى تقليل الوقت الذي تقضيه النساء في شراء السلع والخدمات، كما يقضى على العوائق التي تحد من مشاركة المرأة بسوق العمل.
- يمكن للاستثمار العام الزراعي المستجيب للنوع الاجتماعى أن يزيد انتاج الغذاء المحلي، ويخفض أسعار الغذاء وبالتالي يخفف من عبء النفقات الأسرية ويقلل الاعتماد على الأغذية المستوردة. فقد توصلت احد الدراسات التى قامت بها منظمة الفاو إلى أن الوصول لسد الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى المدخلات والتكنولوجيا وخدمات الإرشاد الزراعي يؤدى إلى زيادة انتاج المحاصيل الزراعية للمزارعات بالصحراء الأفريقية بنسبة ٢٠٪ إلى ٣٠٪ (FAO,2011).

خلاصة القول يمكن أن تلعب سياسات الاستثمار العام دوراً هاماً وبارزاً في زيادة مشاركة المرأة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا اخذت في الاعتبار الفجوة بين الجنسين.

١-٢ الاستثمار العام البشري المعزز لتمكين المرأة:

إن زيادة استثمارات الدولة في تعليم وتدريب المرأة من شأنه زيادة تكلفة الفرصة البديلة للإنجاب والعمل بدون أجر في المنزل، كما يؤدى إلى خفض فجوة المهارات بين المرأة والرجل وتحقيق التنمية المستدامة كالتالي:

- يعد استثمار الدولة في تعليم الإناث ورعايتهم الصحية سلعة عامة تؤثر على النمو الاقتصادي وتحقق التنمية المستدامة بشكل قد يفوق الاستثمار العام المادي بالبنية التحتية. فقد قدرت

إحدى الدراسات الآثار المحتملة للاستثمار العام المعزز لتمكين المرأة في تركيا، وذلك باختبار أثر استثمار ٢٠ مليار ليرة تركية بقطاع الإنشاءات والبنية التحتية مقارنة بالآثار الناتجة عن استثمار ذات المبلغ بمراكز رعاية الأطفال ودور الحضانة (Ilkkaracan et al., 2015). وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار العام على البنية التحتية المادية يؤدى إلى زيادة فرص العمل بتركيا بمقدار ٢٩٠ألف فرصة (٦٪ منها فقط للمرأة)، أما في حالة الاستثمار العام الاجتماعي ذو البعد الاجتماعي يتولد ٧١٩ ألف وظيفة جديدة (٧٣٪ منها للمرأة).

- يساعد بناء قدرت الإناث على التجمع في مجموعات وداخل النقابات في التغلب على عزلتهم الاجتماعية، والتفاوض على شروط أفضل لعملهم، وربما الضغط على النقابات العمالية التي يهيمن عليها الذكور لأخذ قضايا المساواة بين الجنسين على محمل الجد.

١-٣ السياسة المالية الضريبية:

المرأة هى المسؤول الأول عن شراء متطلبات الأسرة، وبالتالي يقع العبء الأكبر من ضرائب القيمة المضافة على المرأة، وحتى تكون السياسة الضريبية مراعية للنوع الاجتماعي ينصح بالتالي:

- قيام الدولة باستثناء السلع الأساسية من ضرائب القيمة المضافة في مقابل زيادة هذه الضرائب على السلع التي يستهلكها الرجال بشكل أساسي مثل التبغ والمنبهات والخمور.

وبالفعل قام قانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته بفرض ضريبة مخفضة على السلع الأساسية مثل الزيوت (٠,٥٪) في حين فرضت ضريبة تتراوح بين ٥٠٪-٢٥٠٪ على السجاير والمشروبات الكحولية[٢٦]. وتم إعفاء ألبان الأطفال، البيض، الشاى، السكر، البن، منتجات المطاحن عدا الدقيق الفاخر، الخبز والمكرونة، الحيوانات والطيور الحية والأسماك، والمنتجات الزراعية والبذور والتقاوى، والورق والكشاكيل والكراسات.

- يمكن أن يتم تقديم حوافز ضريبية وجمركية ودعم للشركات التي تقدم خدمات صحية وتعليمية للمرأة، على سبيل المثال المعدات المستوردة لأطباء النساء والتوليد وموردي تنظيم الأسرة والممارسين الصحيين والمرشدات المنزلية والرائدات الريفية.

٢٦ قانون القيمة المضافة.pdf

٢. السياسات النقدية المستجيبة للنوع:

يستطيع البنك المركزي لعب دور مهم في تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال قدرته على التأثير على توافر الائتمان بما يحفز نمو الوظائف ويشجع وصول رائدات الأعمال والمزارعات إلى الأصول الإنتاجية. ولكن اقتصار دور البنك المركزي على استهداف التضخم عن طريق رفع أسعار الفائد دون معالجة السبب الحقيقى من شأنه ان يؤدى لنتائج عكسية ويزيد من عدم المساواة بين الجنسين.

- رفع أسعار الفائدة لاستهداف التضخم في الآجل القصير من يؤدى إلى حدوث انكماش بالقطاع الإنتاجي ويرفع من تكلفة الدين المحلي الحكومي، وبالتالي يضعف قدرة الدولة على الاستثمارات العامة والتقشف وهو ما يضر بالنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة (Papadavid & Pettinotti, 2021; Seguino, 2019). لذلك هناك حاجة إلى خفض أسعار الفائدة لتحقيق استهداف طويل الآجل للتضخم من خلال تشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل وزيادة الطاقات الانتاجية للاقتصاد.
- ويفضل أن يستهدف البنك المركزي بفائدة تحفيزية للاستثمار الإنتاجي طويل، والأعمال التجارية الصغيرة، وتحسين استخدام الطاقة المتجددة في الزراعة، وزيادة الأصول لصغار المزارعين وخاصة من النساء. ويجدر ملاحظة أن النساء بشكل عام تفتقر للملكية القانونية للأصول التي يشترط تقديمها كضمانات للحصول على الائتمان لذلك يجب تذليل هذه العقبة. وتوفير برامج تمويل صغيرة microfinance التي تقدم قروضاً للتعليم وصحة الإناث.
- وحتى تكون سياسات الاستهداف ناجحة في تحقيق هدف دعم مشاركة المرأة يجب توافر بيانات كافية عن القطاعات ذات الأولوية التى تؤثر بشكل مباشر على مشاركة المرأة. فعلى سبيل المثال قد يؤدى خفض أسعار الفائدة للقطاع الزراعي على دعم مشاركة المرأة بشكل غير مباشر من خلال تحفيز الطلب على العمالة والتي يتركز فيها نحو ١٩٪ من المشتغلين من النساء.
- قد تؤثر سياسات إدارة ميزان المدفوعات وسعر الصرف على تمكين المرأة، فعلى سبيل المثال يؤدى ارتفاع سعر المدخلات المستوردة للقطاعات الزراعية أو الخدمية أو الصناعية إلى انكماش تلك القطاعات وبالتالي تسريح العمال مما قد يؤثر على التمكين الاقتصادى للمرأة. حيث يتركز غالبية المشتغلين من النساء في مصر في هذه القطاعات. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة بسبب انخفاض قيمة العملة في المقام الأول على تغذية المرأة

التي في الغالب تضحى بنصيبها في الوجبة الغذائية أما لأطفالها أو لزوجها الآمر الذى يؤثر سلباً على مشاركة المرأة الاجتماعية.

٣. سياسات اقتصادية أخرى ذات بعد نوعي:

بناءً على التحليل السابق ظهرت عدة فجوات مثل توزيع العمل غير مدفوع الأجر بشكل غير متناسب بين الذكر والأنثى، تمثل عائقاً أمام تحقيق تقدم ملموس في مجال تمكين المرأة المصرية اقتصادياً، اجتماعياً وحمايتها ويصعب على السياسات المالية او النقدية مواجهتها نوجز أهم التوصيات للتغلب على هذه العوائق في الآتي:

٣-١ عمل المرأة غير مدفوع الآجر:

- وتشمل أعمال المنزل غير مدفوعة الآجر رعاية الأطفال والمسنين والمرضى والأنشطة المنزلية مثل إعداد الطعام. كما يشمل عدة أنشطة بهدف توفير نفقات الأسرة مثل إنتاج الغذاء، ورعاية الطيور والماشية، والزراعة المنزلية، وما إلى ذلك. وكما سبق الإشارة، يقع العبء الأكبر لهذا العمل على الأنثي بسبب اعتبارات وعادات ثقافية تحتاج إلى مزيد من الجهد لرفع الوعي بشأن حق المرأة في الحصول على أجر مقابل عملها.
- استمرار المرأة في القيام بهذه المهام حتى في حالة حصولها على وظيفة بأجر تعنى أنها تعمل ساعات عمل أطول من الرجل (ILO,2016). ووفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقضي النساء وقتًا أطول مرتين إلى عشر مرات في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنة بالرجال.
- يجب تقليل عبء العمل المنزلي للمرأة وزيادة فرص العمل الجيدة (Ferrant et al., 2014). ويقترح أن يتم ذلك من خلال توفير كيان مؤسسى[٢٧] بمشاركة المجتمع المدني وتحت رعاية الدولة، حيث يقوم هذا الكيان بتوفير خدمات رعاية المسنين/ الأطفال/ المرضى وإعداد الطعام وخدمات النظافة. وفي الواقع هذا المقترح يوفر عدة فرص عمل وليس فرصة لربة المنزل فقط كما يوفر عنصر الأمان للأسرة بسبب إشراف الدولة عليه. حيث يوفر فرصة عمل لمرأة أخرى سوف تقوم برعاية المسن أو الطفل والنظافة وإعداد الطعام هذا بالإضافة إلى الطاقم الإداري الذي سوف يدير هذا الكيان.

٢٧ لقد تم عرض هذا المقترح ومناقشته خلال ورش العمل التي نظمها مركز بصيرة بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة تحت عنوان "دعم انتاج ونشر الاحصاءات المراعية للمساواة بين الجنسين" "خلال شهر يونيو 2022" في ظل مشروع "زيادة مشاركة المرأة فى الحياة العامة في مصر".

٣-٢ تشجيع ريادة أعمال المرأة من المنزل:

- لقد فتح وباء كورونا مجالات عمل جديدة للمرأة كما شجعها على تملك مشروعات وإدارتها من المنزل. يمكن أن تسعى الدولة خلال الفترة الانتقالية لمعالجة المساواة بين الجنسين في مسائلة (العمل بدون أجر في رعاية الأسرة) على تشجيع ريادة أعمال المرأة المصرية من المنزل مستغلة بذلك تنامى فكرة العمل عن بعد وساعات العمل المتقطعة في العديد من البلدان.
- يمكن أن تقدم الدولة دعم فني وتوجيه لأنشطة الأعمال المناسبة أو توفير التمويل اللازم لبدء هذا النشاط المنزلي. وقد ظهرت عدة ادبيات حديثة مثل(Martínez et al, 2021) تنادى بتشجيع ريادة الأعمال النسائية من المنزل والتي تسمح للمرأة بالتوفيق بين العمل والحياة الأسرية.
- بالفعل تقدم الحكومة المصرية متمثلة في وزارة التضامن الاجتماعي برنامج يُدعى "فرصة" [٢٨] لأفراد الأسر القادرين على العمل في الفئة العمرية (١٩- ٥٥) من المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة أو معاش الضمان الإجتماعي. وبما ان فكرة تشجيع المرأة على ريادة الأعمال يتم بالفعل في برنامج فرصة لمستحقى تكافل وكرامة، فإننا نوصى بتوسيع نطاق برنامج فرصة ليشمل كل السيدات والإناث الراغبات في إقامة مشروع بالمنزل أو العمل والا يقتصر البرنامج على الأشخاص المسجلين ببرنامج تكافل وكرامة.

٣-٣ تفعيل الخطط واستراتيجيات النمو والقوانين المستجيبة للنوع:

- أهمية المناداه بالتخطيط والسياسات العامة المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي. وكذلك أخذ الأبعاد المراعية للنوع الاجتماعي عند صياغة الاتفاقيات الدولية والوطنية والأطر التنظيمية. مع ملاحظة أن الأطر التنظيمية بشكل عام لا تأخذ في الحسبان احتياجات العاملين في القطاع غير الرسمي ومعظمهم من النساء[٢٩].
- أهمية تبنى استراتيجيات نمو تركز على التشغيل والنوع الاجتماعى والتي تضع حوافز للشركات التي ترفع الطلب على عمل الإناث. وبالتالي زيادة قوتهن التفاوضية على الأجر، دون مطالبتهن بالتنافس مع الرجال على عدد محدود و متقلص من الوظائف اللائقة (UN Women, 2015).

---

٢٨ https://www.moss.gov.eg/sites/mosa/ar-eg/Pages/program-details.aspx?pid=11

٢٩ ويعد النهج الذى بدأته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة بتبنى موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعى أول هذا الطريق.

كذلك هناك حاجة ملحة لدعم توفير التعليم والتدريب للإناث بما يتوافق مع حاجة سوق العمل الحالية والمستقبلية. لذلك يجب رصد ما يطلق عليه فجوة المهارات skill Gaps وتتبع سدها.

- مساندة المرأة في الحصول على حقوقها القانونية ومساوية تماما للرجل ، وقد أشاد البنك الدولي في أحدث تقاريره (World Bank,2022) بالإصلاح التشريعي الخاص بتمكين المرأة في مصر. إلا إنه أشار إلى عدة فجواتها أهمها اختلاف الأجور حيث يمنح التقرير لمصر درجة (صفر من ١٠٠) يليه قضية الزواج المبكر (٢٠ من ١٠٠) ثم تملك الاصول (٤٠ من ١٠٠). في حين منح التقرير لمصر في القوانين التي تساوى بين الجنسين في المعاشات وريادة الأعمال (١٠٠ من ١٠٠). وقد أشار التقرير إلى أن إجراءات جوازات السفر في مصر -رغم سهولتها- تشتمل على عدم المساواة بين الجنسين. لأنها تشترط على النساء تقديم وثائق إضافية لا يتعين على الرجال تقديمها. هنا يجب التفرقة بين ثلاثة أبعاد أساسية أولهم عدم توافر التدخل التشريعي كما في قضية الأجور، وثانيهم عدم توافر بيانات لتتبع تحسن أو تراجع مؤشرات الزواج المبكر، وأخيراً عدم الوعى الكافي بالاصلاحات التشريعية التي قامت بها مصر في مجال تملك الأصول والمواريث.

٣- الخاتمة

أظهر التحليل ضعف مشاركة المرأة بسوق العمل وتركز نسبة كبيرة نسبياً مقارنة بالذكور في العمل الأسرى بدون أجر. حيث تقضي النساء وقتًا أطول مرتين إلى عشر مرات في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنة بالرجال، لذلك يجب تقليل عبء العمل المنزلي للمرأة وزيادة فرص العمل الجيدة. ولأحداث تطور إيجابي في هدف المساواة بين الجنسين يجب توافر بيئة سياسات اقتصادية كلية مستجيبة للنوع الاجتماعي. فالاستثمارات العامة التي تراعي الفوارق بين الجنسين عامل أساسي في تذليل العقبات أمام وصول المرأة إلى العمل الائق من خلال البنية التحتية المادية والاجتماعية التي تقلل عبء رعاية المرأة لأسرتها وتشجع المرأة على الدخول لسوق العمل.

كما يتطلب الآمر تنويع أدوات السياسة النقدية لتشمل توفير الائتمان للقطاعات الانتاجية الاستراتيجية وصغار المستثمرين وخاصة المرأة والتغلب على افتقار المرأة للملكية القانونية للأصول التي يشترط تقديمها كضمانات للحصول على الائتمان.

ولتعزيز نُظم المتابعة والتقييم التي من شأنها التعرف على التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ السياسات الكلية والبرامج التنموية المتعلقة بتمكين المرأة المصرية. يجب وضع قضية النوع في الاعتبار عند القيام بأي مسوح إحصائية وخاصة المتعلقة بالعنف ضد المرأة وختان الإناث وعمل بالمرأة بدون أجر.

٤- المراجع

المراجع باللغة العربية:

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(2022). بحث القوى العاملة للربع الرابع من العام 2021.

[2] المجلس القومى للمرأة (2017)، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030: الرؤيا ومحاور العمل.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021). تقرير التنمية البشرية في مصر2021.

٢. المراجع باللغة الإنجليزية:

[1] Bayoumi, M., Luomi, M., Fuller, G., and Al- Sarihi, A. 2022, with Salem, F. and Verheyen, S. Arab Region SDG Index and Dashboard Report 2022. Dubai, Abu Dhabi and New York: Mohammed bin Rashid School of Government, Anwar Gargash Diplomatic Academy and UN.

[2] de Haan, A. (2017). The Win-Win Case for Women's Economic Empowerment and Growth: Review of the Literature. Institute for the Study of International Development (ISID), GrOW Working Paper Series, GWP-2017-03 Concept Paper.

[3] de Silva, N. (2021). Women's Economic Empowerment: Insights from Africa and South Asia: edited by Kate Grantham, Gillian Dowie and Arjan de Haan, Abingdon, UK and New York: Routledge, and Ottawa, Canada: International Development Research Centre, 2021, 268 pp.,£ 120.00 (hbk),£ 31.49 (ebook), ISBN: 978-1-003-14193-8 (Available as a free download at https:// www. idrc. ca/en/book/womens-economic-empowerment-insights-africa-and-south-asia).

[4] FAO (2021). Country gender assessment of the agriculture and rural sector – Egypt. Country Gender Assessment Series. Rome. https://doi.org/10.4060/cb8060en

[5] FAO. (2011). The state of food and agriculture 2010-2011. Women in agriculture: Closing the gender gap for development.

[6] Retrieved from the Food and Agriculture Organization website: http://www.fao.org/3/a-i2050e.pdf

[7] Ferrant, G., Pesando, L. M., & Nowacka, K. (2014). Unpaid Care Work: The missing link in the analysis of gender gaps in labour outcomes. Boulogne Billancourt: OECD Development Center.

[8]Haddad, G., Attia, S., & Gad, M. M. (2017, November). Egypt economic cost of gender-based violence survey (ECGBVS) 2015. In 2017 International Population Conference. IUSSP.

[9] Hirway, I. (2018). Translating the SDG commitments into reality: Time use data for gender equality and women's empowerment in the global South. Indian Journal of Human Development, 12(1), 93-108.

[10] IFC – International Finance Corporation (2017) MSME Finance Gap. Assessment of the shortfalls and opportunities in financing micro, small and medium enterprises in emerging markets. Washington DC: IFC and the World Bank Group (www.ifc.org/wps/wcm/connect/03522e90-a13d-4a02-87cd-9ee9a297b311/121264-WP-PUBLIC-MSMEReportFINAL.pdf?MOD=AJPERES&CVID=m5SwAQA)

[11] İlkkaracan, I., Kim, L., & Kaya, T. (2015). The impact of public investment in social care services on employment, gender equality, and poverty: The Turkish case. Retrieved from the Levy Institute website: http://www.levyinstitute.org/pubs/rpr_8_15.pdf

[12] ILO(2021).World Social Protection Report 2020–22: Social Protection at the Crossroads – in Pursuit of a Better Future. Geneva: ILO. 2021.

[13] ILO (2016). Women at Work: Trends 2016. Geneva: International Labour Organization. https:// www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publica tion/wcms_457317.pdf.

[14] Manning, Alan (2003). Monopsony in Motion: Imperfect Competition in Labour Markets. Princeton, NJ: Princeton University Press.

[15] Martínez-Rodríguez, I., Quintana-Rojo, C., Gento, P., & Callejas-Albinana, F. E. (2021). Public policy recommendations for promoting female entrepreneurship in Europe. International Entrepreneurship and Management Journal, 1-28.

[16] Ministry of Health and Population(2015). Egypt Demographic and Health Survey 2014. The Demographic and Health Survey (DHS) Program, USAID. Available at: <https://egypt.unfpa.org/sites/ default/files/pub-pdf/0e0409a0-7af6-46d5-a346-7a7d9aeb12c6.pdf> [Accessed MAY 2022].

[17] Papadavid, P., & Pettinotti, L. (2021). A Gender Approach to Monetary and Financial Policies In The Covid-19 Recovery.

[18] Seguino, S. (2019). Macroeconomic policy tools to finance gender equality. Development Policy Review, 37(4), 504-525.

[19] UN Women(2019). Women's Economic Empowerment and the SDGs in Egypt: Where Do We Stand?

[20] UN Women (2015). Progress of the world's women 2015–2016: Transforming economies, realizing rights. New York: UN Women. www.unwomen.org/-/media/headquarters/a ttachments/sections/library/publications/2015/poww-2015-2016-en.pdf?la=en&vs=0.

[21] Wahdan M; Hakim S; El Gaafary M; Sos D; Wassif G; Hussein W. et al. Rising trends in delivery mode in 6 Egyptian governorates. East

[22] Mediterr Health J. 2022;28(5):336-344. https://doi.org/10.26719/emhj.22.012

[23] World Bank (2022). Women, Business and the Law. Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36945?msclkid=2d5dc79cd12811ec9cca63afb25b8365

[24] World Economic Forum (2021). The Global Gender Gap Report 2021. Geneva Switzerland. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf.

دعم تمكين المرأة من خلال سياسات الاقتصاد الكلي